- **الجمهورية – الاثنين 09.10.2017**
  - النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمركية

التفاصيل:

النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمركية
استقرت أسعار النفط متعافية من خسائر بلغت 2% يوم الجمعة مع تراجع عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة وبفضل توقعات بأن تواصل المملكة العربية السعودية كبح الإنتاج ودعم الأسواق.
وارتفع خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة تسعة سنتات عن الإغلاق السابق إلى 49.38 دولار للبرميل، واستقر خام القياس العالمي مزيج برنت عند 55.62 دولار للبرميل.
وكان النفط نزل نحو 2% يوم الجمعة وتراجع الخام الأميركي عن 50 دولارا مع تجدد المخاوف من إنتاج زائد.
وتخطط مواني‌ء النفط والمنتجون والمصافي في لويزيانا ومسيسبي وألاباما التي اغلقت منشآتها قبل الإعصار نيت لاستئناف العمل اليوم بعدما تحركت العاصفة بعيدا عن معظم منشآت الطاقة علي خليج المكسيك في الولايات المتحدة .

- **الدبار – الاثنين 09.10.2017**
  - النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمريكية وتوقعات بكبح السعودية إنتاجها
  - العراق يبقي سعر بيع الخام الخفيف لآسيا دون تغيير في نوفمبر
  - الجزائر تقر زيادات إضافية على سعر الوقود

التفاصيل:

النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمريكية وتوقعات بكبح السعودية إنتاجها
استقرت أسعار النفط، اليوم الاثنين، متعافية من خسائر بلغت اثنين في المئة يوم الجمعة، مع تراجع عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة وبفضل توقعات بأن تواصل المملكة العربية السعودية كبح الإنتاج ودعم الأسواق.
وارتفع خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة تسعة سنتات عن الإغلاق السابق إلى 49.38 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:02 بتوقيت غرينتش. بحسب ما نقلته وكالة "رويترز".
واستقر خام القياس العالمي عند 55.62 دولار للبرميل.
وكان النفط نزل نحو اثنين في المئة يوم الجمعة، وتراجع الخام الأمريكي عن 50 دولارا مع تجدد المخاوف من إنتاج زائد.

وتخطط مواني النفط والمنتجون والمصافي في لويزيانا ومسيسبي وألاباما، التي أغلقت منشآتها قبل الإعصار "نيت" لاستئناف العمل اليوم، بعدما تحركت العاصفة بعيدا عن معظم منشآت الطاقة على خليج المكسيك في الولايات المتحدة.

العراق يبقي سعر بيع الخام الخفيف لآسيا دون تغيير في نوفمبر

قالت شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، اليوم الاثنين، إن العراق حدد سعر البيع الرسمي لشحنات نوفمبر /تشرين الثاني من خام البصرة الخفيف إلى آسيا عند مستوى يقل 0.25 دولار للبرميل عن متوسط الأسعار المعروضة لخامي سلطنة عمان ودبي أي دون تغير عن الشهر السابق.

وتحدد سعر بيع خام البصرة الثقيل إلى آسيا في ذات الشهر عند مستوى يقل 3.85 دولار للبرميل عن متوسط عمان ودبي، حسبما ذكرت "سومو" في بيان بالبريد الإلكتروني.

وظل سعر البيع الرسمي لخام البصرة الخفيف في شحنات نوفمبر/ تشرين الثاني المتجهة إلى أسواق أمريكا الشمالية والجنوبية دون تغيير عند مؤشر أرجوس للخام عالي الكبريت مضافا إليه 0.35 دولار للبرميل

واستمر سعر بيع خام كركوك إلى الولايات المتحدة عند 1.10 دولار للبرميل فوق المؤشر، حسبما نقلت "رويترز".

وتراجع سعر البيع الرسمي لشحنات نوفمبر/ تشرين الثاني من خام البصرة الخفيف إلى أوروبا 0.30 دولار ليصبح 3.05 دولار للبرميل دون برنت المؤرخ

وارتفع سعر البيع الرسمي لشحنات خام كركوك إلى مستوى يقل 2.85 دولار عن السعر القياسي ذاته.

الجزائر تقر زيادات إضافية على سعر الوقود

قررت الحكومة الجزائرية رفع أسعار الوقود بدءا من مطلع كانون الثاني المقبل، وفقا لما تضمنه قانون الموازنة الجديد لسنة 2018.

وقررت الحكومة رفع الرسم على الوقود، بنسبة 12.5% للبنزين أي بزيادة تعادل 0.15 دولار في اللتر الواحد، و10% بالنسبة لوقود الديزل بزيادة 0.10 دولار في اللتر الواحد.

وبهذه الزيادات يرتفع سعر الوقود إلى ربع دولار للتر الواحد ، فيما سيرتفع سعر الديزل إلى ثمن دولار للتر الواحد.

ويشير قانون الموازنة الجديد إلى أن الزيادات الجديدة في سعر الوقود تهدف إلى "السعي التدريجي لإعادة ضبط أسعار الوقود وترشيد استهلاكها، و تقليص وارداتها و رفع العائدات الجبائية و تخفيض إعانات الميزانية و الحفاظ على البيئة و القضاء على ظاهرة التهريب الحدودي".

و كانت الحكومة الجزائرية قد أقرت السنة الماضية زيادات في أسعار الوقود بهدف توفير موارد إضافية للخزينة العمومية.

وتتوقع الحكومة أن توفر التدابير الجديدة في قانون الموازنة لزيادة أسعار الوقود ،بتوفير موارد إضافية تبلغ ما يقارب نصف مليار دولار أمريكي.

- **الشرق الاوسط – الاحد 08.10.2017**
  - الإمارات تأمل في تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط
  - السعودية تحتوي أسباب تراجع أسعار النفط

التفاصيل:

الإمارات تأمل في تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط

وزير النفط توقع تعافي الأسواق في النصف الثاني من العام

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي اليوم (الأحد) إنه يأمل أن يُجمع المنتجون على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الشهر المقبل.

وقال المزروعي للصحافيين في أبوظبي حين سئل عن إمكانية تمديد اتفاق تقليص الإنتاج: «نأمل أن يكون اجتماع نوفمبر (تشرين الثاني) اجتماعا جيدا وألا تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل لإجماع».

وتوقع أن تتعافى سوق النفط في النصف الثاني من العام. وسئل عما إذا كان أعضاء جدد سينضمون للاتفاق هذه المرة فأجاب: «كل شيء مطروح على الطاولة: فترة تمديد الاتفاق... يحدوني الأمل».

السعودية تحتوي أسباب تراجع أسعار النفط

فيما يبدو أن السعودية احتوت أسباب تراجع أسعار النفط على المدى القصير، في إطار مجهوداتها لإعادة التوازن للسوق، بدءاً بتحملها نسبة كبيرة من تخفيض الإنتاج، في إطار اتفاق «أوبك» ومنتجين مستقلين لتحييد 1.8 مليون برميل يومياً، مروراً بالمرونة الكبيرة التي أبدتها مع روسيا، بشأن تمديد الاتفاق الذي سينتهي في مارس (آذار) المقبل.

والسعودية، بصفتها أكبر مصدر للنفط في العالم، تحاول احتواء تزايد صادرات الولايات المتحدة من الخام، الذي سيضع ضغوطا على الأسعار العام المقبل، لكن على الأسبوع الماضي، خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد حفارات النفط العاملة للأسبوع الرابع في خمسة أسابيع في الوقت الذي توقف فيه تعافي أنشطة الحفر الذي استمر 14 شهرا مع تقليص الشركات لخطط الإنفاق.

وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة يوم الجمعة، إن الشركات قلصت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارين في الأسبوع المنتهي في السادس من أكتوبر (تشرين الأول) ليصل العدد الإجمالي إلى 748 منصة.

وعدد الحفارات، الذي يعد مؤشرا مبكرا على الإنتاج في المستقبل، ما زال أكبر من 428 حفاراً كان عاملاً قبل عام بعد أن عززت شركات الطاقة خطط الإنفاق في وقت سابق من العام، في ظل توقعها لارتفاع أسعار الخام في الأشهر المقبلة.وبلغ سعر العقود الآجلة للخام الأميركي في المتوسط أكثر من 49 دولارا للبرميل منذ بداية 2017، ليتجاوز بكثير متوسط العام الماضي البالغ 43.47 دولار للبرميل.

وعلى الرغم من أن بعض شركات التنقيب والإنتاج قلصت خطط استثمارها لعام 2017 خلال الأشهر القليلة الماضية جراء انخفاض العقود الآجلة للخام في الآونة الأخيرة، فإنها ما زالت تخطط لإنفاق المزيد من الأموال هذا العام مقارنة مع العام الماضي.

وقال رئيس فيتول، أكبر شركة لتجارة النفط في العالم، يوم الخميس، إن تزايد صادرات الولايات المتحدة من الخام سيضع ضغوطا على أسعار النفط في 2018، لكن أضاف أن الأسعار قد تتعافى باتجاه 60 و65 دولارا للبرميل خلال العامين إلى الأعوام الثلاثة القادمة.

نقلت وكالة الأنباء السعودية يوم الجمعة، عن الملك سلمان قوله إن السعودية ما زالت تحرص على استقرار سوق النفط العالمية على نحو يوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين.
وقالت الوكالة، إن الملك سلمان قال لدى استقباله أعضاء مجلس الأعمال السعودي الروسي في موسكو مساء الخميس: «المملكة كانت ولا تزال تحرص على استقرار السوق العالمية للنفط بما يحقق التوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين». وأضاف: «كانت مساهمتنا مع الأصدقاء الروس محورية للتوصل إلى آفاق نحو إعادة التوازن لأسواق النفط العالمية، وهو ما نأمل في استمراره».
وقال العاهل السعودي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أول زيارة يقوم بها ملك سعودي لروسيا، إن البلدين سيواصلان العمل على استقرار أسواق النفط العالمية.
وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك يوم الجمعة، إنه لا توجد خلافات بين بلاده والسعودية بشأن أسواق النفط، لكنهما بحاجة لمناقشة الموضوع أكثر.
وأضاف أن جميع الاحتمالات مطروحة لتحرك مشترك بين البلدين لتحقيق الاستقرار بأسواق النفط.
وهبطت أسعار النفط أكثر من اثنين في المائة يوم الجمعة، منهية أطول موجة ارتفاع لخام القياس العالمي مزيج برنت في 16 شهرا، والتي استمرت عدة أسابيع، مع عودة المخاوف بشأن فائض المعروض.
وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.4 في المائة، أو ما يعادل، 1.38 دولار، في التسوية إلى 55.62 دولار للبرميل، منهية سلسلة من المكاسب استمرت خمسة أسابيع كانت الأطول منذ يونيو (حزيران) 2016. وعلى أساس أسبوعي، خسر برنت 3.3 في المائة. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.50 دولار، أو ما يعادل ثلاثة في المائة، إلى 49.29 دولار للبرميل خلال الجلسة لينهي الأسبوع منخفضا 4.6 في المائة.
ودعم احتمال تمديد تخفيضات إنتاج النفط التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين آخرين من بينهم روسيا الأسعار في الجلسات السابقة.
كان وزير الطاقة السعودي خالد الفالح قال الخميس إن المملكة تبدي «مرونة» بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام المقبل.

- **الشرق الاوسط – الاثنين 09.10.2017**
  - «أوبك»: «قرارات استثنائية» لمنتجي النفط

التفاصيل:

«أوبك»: «قرارات استثنائية» لمنتجي النفط
ينتهي أجل الاتفاق المبرم بين «أوبك» وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يومياً في مارس المقبل
قال الأمين العام لمنظمة «أوبك»، محمد سنوسي باركيندو، أمس (الأحد)، إن المنظمة وكبار المنتجين الآخرين قد يتخذون «بعض الإجراءات الاستثنائية» العام المقبل لإعادة التوازن إلى سوق النفط.
وأبلغ باركيندو الصحافيين خلال منتدى الطاقة الهندي الذي تنظمه «سيرا ويك» في نيودلهي، أن منتجي نفط آخرين قد يحضرون اجتماع «أوبك» في 30 نوفمبر (تشرين الثاني). وأضاف أن المشاورات جارية بشأن تمديد اتفاق خفض إنتاج «أوبك» لما بعد 30 مارس (آذار).

وينتهي أجل الاتفاق المبرم بين «أوبك» وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يومياً في مارس.
وقال باركيندو إنه غير قلق من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.
ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن مصدر في منظمة «أوبك» قوله أمس (الأحد)، إن لجنة من المنظمة والمنتجين المستقلين ستجتمع في فيينا يوم 20 أكتوبر (تشرين الأول)، حيث ستكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بشأن الخطوة المقبلة، فيما يتعلق باتفاق خفض إنتاج النفط.
ورداً على سؤال عما إذا كانت اللجنة ستناقش تمديداً محتملاً للاتفاق، قالت الوكالة نقلاً عن المصدر الذي لم تُسمه: «جميع الخيارات المتعلقة بتطوير الاتفاق مطروحة للنقاش».
وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي أمس، إنه يأمل أن يُجمع المنتجون على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الشهر المقبل.
وقال المزروعي للصحافيين في أبوظبي حين سئل عن إمكانية تمديد اتفاق تقليص الإنتاج: «نأمل أن يكون اجتماع نوفمبر اجتماعاً جيداً، وألا تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل إلى إجماع».
وتوقع أن تتعافى سوق النفط في النصف الثاني من العام. وسئل عما إذا كان أعضاء جدد سينضمون للاتفاق هذه المرة فأجاب: «كل شيء مطروح على الطاولة: فترة تمديد الاتفاق... يحدوني الأمل».
وقال وزير النفط الهندي دارميندرا برادان أمس، إن بلاده تسعى إلى الحصول على أسعار معقولة لشراء النفط من دول منظمة أوبك.
وقلصت الشركات الأميركية عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارتين في الأسبوع المنتهي في السادس من أكتوبر، ليصل العدد الإجمالي إلى 748 منصة، وفقاً لـ«بيكر هيوز» لخدمات الطاقة.
وعدد الحفارات، الذي يعد مؤشراً مبكراً على الإنتاج في المستقبل، ما زال أكبر من 428 حفارة كانت عاملة قبل عام، بعد أن عززت شركات الطاقة خطط الإنفاق في وقت سابق من العام في ظل توقعها لارتفاع أسعار الخام في الأشهر المقبلة.
وبلغ سعر العقود الآجلة للخام الأميركي في المتوسط أكثر من 49 دولاراً للبرميل منذ بداية 2017، ليتجاوز بكثير متوسط العام الماضي البالغ 43.47 دولار للبرميل.
وهبطت أسعار النفط أكثر من اثنين في المائة يوم الجمعة، منهية أطول موجة ارتفاع لخام القياس العالمي مزيج برنت في 16 شهراً، التي استمرت عدة أسابيع، مع عودة المخاوف بشأن فائض المعروض.
وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.4 في المائة، أو ما يعادل 1.38 دولار، في التسوية إلى 55.62 دولار للبرميل، منهية سلسلة من المكاسب استمرت 5 أسابيع كانت الأطول منذ يونيو (حزيران) 2016. وعلى أساس أسبوعي، خسر برنت 3.3 في المائة. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.50 دولار، أو ما يعادل 3 في المائة، إلى 49.29 دولار للبرميل خلال الجلسة، لينهي الأسبوع منخفضاً 4.6 في المائة.

- **اللواء – الاثنين 09.10.2017**
  - أمين أوبك: منتجو النفط قد يأخذون قرارات استثنائية في 2018

التفاصيل:

أمين أوبك: منتجو النفط قد يأخذون قرارات استثنائية في 2018
قال محمد سنوسي باركيندو الأمين العام لمنظمة أوبك الأحد، إن المنظمة وكبارالمنتجين الآخرين قد يتخذون "بعض الإجراءات الاستثنائية" العام القادم لإعادة التوازن إلى سوق النفط.
وحسب رويترز، قال باركيندو للصحفيين خلال منتدى الطاقة الهندي الذي تنظمه سيرا ويك في نيودلهي "هناك توافق متزايد...على أن عملية إعادة التوازن تتم. نحقق تدريجيا ولكن بشكل مطرد أهدافنا المشتركة والنبيلة."
وأضاف بدون إسهاب "لتعزيز ذلك في العام القادم، ربما يتم اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية بهدف استعادة هذا الاستقرار على أساس مستدام يمضي قدما."
وقال إن منتجي نفط آخرين قد يحضرون اجتماع أوبك في 30 نوفمبر.
وأضاف أن المشاروات جارية بشأن تمديد اتفاق خفض إنتاج أوبك لما بعد 30 مارس.
وينتهي أجل الاتفاق المبرم بين أوبك وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا في مارس.
وقال باركيندو إنه غير قلق من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.
وتابع "إنها سوق كبيرة والطلب قوي جدا. فيما بين النصف الأول والنصف الثاني هذا العام، نما الطلب بنحو مليوني برميل يوميا، وهذا قوي للغاية. "لذا كل فرد لديه دور ليؤديه."

- **النهار – الاثنين 09.10.2017**
  - الإمارات تأمل في تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط

التفاصيل:

الإمارات تأمل في تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط
قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي إنه يأمل أن يُجمع المنتجون على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الشهر المقبل.
وقال المزروعي للصحافيين في #أبوظبي حين سئل عن إمكانية تمديد اتفاق تقليص الإنتاج: "نأمل أن يكون اجتماع تشرين الثاني اجتماعا جيدا وألا تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل لإجماع. وتوقع أن تتعافى سوق النفط في النصف الثاني من العام. وسئل عما إذا كان أعضاء جدد سينضمون للاتفاق هذه المرة فأجاب "كل شيء مطروح على الطاولة: فترة تمديد الاتفاق... يحدوني الأمل ."

- **الحياة – الاحد 08.10.2017**
  - قيود صينية على شاحنات الديزل ينعش العاملة بالغاز
  - «أوبك»: كل الخيارات حول اتفاق الإنتاج مطروحة على الطاولة

التفاصيل:

قيود صينية على شاحنات الديزل ينعش العاملة بالغاز

من المتوقع أن تسجل مبيعات الشاحنات الكبيرة التي تعمل بالغاز الطبيعي المُسال مستويات قياسية مرتفعة في الصين هذا العام، بفعل جهود الحكومة لمكافحة التلوث التي تتضمن فرض قيود على الشاحنات الثقيلة التي تعمل بالديزل.

وتشكل الشاحنات التي تعمل بالغاز حوالى أربعة في المئة من أكثر من ستة ملايين شاحنة ثقيلة، بحمولة تراوح بين 40 إلى 49 طناً في الصين حالياً. وتم نقل الغالبية العظمى من شحنات بلغت 43 بليون طن في أنحاء الصين العام الماضي عبر الطرق السريعة.

ويشهد الطلب على الشاحنات التي تعمل بالغاز ارتفاعاً كبيراً مع تحول الشركات والمصنعين إلى تلك الشاحنات التي تراها بكين جزءاً أساسياً من حربها ضد التلوث.

وقفزت مبيعات الشاحنات التي تعمل بالغاز 540 في المئة إلى حوالى 39 ألف شاحنة في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، بحسب تقديرات محلل سوق الشاحنات لدى «آي أتش أس» ماركت للاستشارات كاسي ليو.

ويرجع ذلك إلى أسباب من بينها الحظر الذي فرضته السلطات هذا العام على استخدام الشاحنات التي تعمل بالديزل في نقل الفحم في الموانئ الشمالية في أقاليم مثل خبي وشاندونغ، وفي مدينة تيانجين.

وقال مدير التسويق لدى مجموعة الصين الوطنية للشاحنات الثقيلة مو لي، وهي أكبر مصنع لتلك الشاحنات في البلاد، «نلحظ ازدهاراً في الشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي هذا العام بفضل التقدم الذي أحرزته خطة الحكومة».

«أوبك»: كل الخيارات حول اتفاق الإنتاج مطروحة على الطاولة

قال مصدر في منظمة «أوبك» اليوم (الأحد)، إن لجنة من المنظمة والمنتجين المستقلين ستجتمع في فيينا يوم 20 تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، حيث ستكون كل الخيارات مطروحة على الطاولة في شأن الخطوة المقبلة في ما يتعلق باتفاق خفض إنتاج النفط.

ورداً على سؤال عما إذا كانت اللجنة ستناقش تمديداً محتملاً للاتفاق، قالت وكالة الإعلام الروسية نقلاً عن المصدر الذي لم تسمه «كل الخيارات المتعلقة بتطوير الاتفاق مطروحة للنقاش».

وعبّر وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي اليوم عن أمله بأن يُجمع المنتجون على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الشهر المقبل.

وقال المزروعي للصحافيين في أبوظبي حين سئل عن إمكانية تمديد اتفاق تقليص الإنتاج «نأمل بأن يكون اجتماع تشرين الثاني(نوفمبر) اجتماعاً جيداً، وألا تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل إلى إجماع».

وتوقع أن تتعافى سوق النفط في النصف الثاني من العام. وسئل عما إذا كان أعضاء جدد سينضمون إلى الاتفاق هذه المرة، فأجاب «كل شيء مطروح على الطاولة: فترة تمديد الاتفاق... يحدوني الأمل».

بدوره، قال الأمين العام لمنظمة «أوبك» محمد سنوسي باركيندو اليوم، إن المنظمة وكبار المنتجين الآخرين قد يتخذون «بعض الإجراءات الاستثنائية» العام المقبل، لإعادة التوازن إلى سوق النفط.

وأبلغ باركيندو الصحافيين خلال منتدى «الطاقة الهندي» الذي تنظمه سيرا ويك في نيودلهي، أن منتجي نفط آخرين قد يحضرون اجتماع «أوبك» في 30 تشرين الثاني (نوفمبر). وأضاف أن المشاورات جارية في شأن تمديد اتفاق خفض إنتاج «أوبك» لما بعد 30 آذار (مارس) المقبل.

وينتهي أجل الاتفاق المبرم بين «أوبك» وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج حوالى 1.8 مليون برميل يومياً في آذار (مارس) المقبل.
وأبدى باركيندو عدم القلق من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.
من جهته، قال وزير النفط الهندي دارميندرا برادان اليوم، إن بلاده تسعى إلى الحصول على أسعار معقولة لشراء النفط من دول منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك».
وأضاف برادان أن نيودلهي ملتزمة في اتفاق باريس للمناخ المبرم العام 2015.

- **الحياة – الاثنين 09.10.2017**
  - مستقبل أسواق النفط في ظل الخطوة الصينية الجديدة
  - النفط يستقر بعد خسائر الجمعة الماضي
  - مؤتمر «أديبك» يدفع عجلة النمو في قطاعي النفط والغاز

التفاصيل:

مستقبل أسواق النفط في ظل الخطوة الصينية الجديدة
تستعد الصين، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، لإطلاق عقود نفط خام مستقبلية مقوّمة باليوان، وقابلة للتحويل إلى ذهب. وقد ارتأينا التوقف أمام هذا الموضوع لما يحمله من دلالات كثيرة ليس على مستقبل الاقتصاد العالمي فحسب، بل الاقتصاد العربي أيضاً، بخاصة الدول الخليجية المصدرة للنفط. كما أن له علاقة بما سبق أن دعونا إليه من ضرورة وجود مبادرات مماثلة مثل تأسيس بورصات خليجية وعربية للنفط وتعزيز دور الدينار العربي الحسابي التابع لصندوق النقد العربي في المعاملات التجارية والاستثمارية العربية.
إن الخطوة الصينية في حال تحققها ستساهم من دون شك في خلق مؤشر آسيوي لأسعار النفط المستقبلية يسمح لمصدري النفط بتجاوز المعايير التي تفرضها المؤشرات المقومة بالدولار عن طريق التداول باليوان، بخاصة أن عقود النفط الصينية ستكون متاحة أمام صناديق الاستثمار الأجنبي وبيوت التجارة وشركات النفط، ومدرجة على بورصة شنغهاي الدولية للطاقة. وقد بدأت البورصة في تدريب المستخدمين المحتملين، وتقوم باختبارات نظم التشغيل الفعلي بعد الاستعدادات الفنية النهائية التي جرت خلال حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) الماضيين.
كما أن خطوة الصين هذه تسعى إلى استثمار خطوة اعتماد اليوان كعملة عالمية إلى جانب الدولار والين الياباني والجنية الإسترليني واليورو من قبل صندوق النقد الدولي في تشرين الأول (أكتوبر) 2016.
وقبلها سعت الصين الى جعل اليوان عملة دولية يمكن من خلالها إجراء التبادلات التجارية وتسهيل التجارة البينية مع دول العالم اعتماداً على توفير منصات مباشرة تربط بين اليوان الصيني وعملة الدولة، التي يتم التداول بها مباشرة من دون وجود عملة وسيطة كالدولار.
وسعياً منها إلى رفع قيمة اليوان والحفاظ على استقراره كعملة دولية، رفعت الصين أحتياطاتها من الذهب لتتجاوز 4000 طن خلال حزيران الماضي، وهذا يضعها في المركز الثاني عالمياً من جهة احتياطات الذهب بعد الولايات المتحدة. كما أن إصدار العقود النفطية المستقبلية المقوّمة باليوان والقابلة للتحويل إلى ذهب يجعلها أكثر جاذبية، بخاصة أن الصين عملت سنوات على إطلاق عقد نفط آجل مقوّم باليوان، لكنها فشلت في ذلك بسبب التأجيلات المتعددة وتخوّف المستثمرين من عملة اليوان. كما أنها آلية ستجذب منتجي البترول الذين يفضلون تجنب استخدام الدولار، ولكنهم في الوقت ذاته غير مستعدين بعد لقبول اليوان لسداد مبيعاتهم النفطية

للصين. فالعملية ستكون مثابة تحويل ثرواتهم من الذهب الأسود إلى الذهب الأصفر، وبالتالي، فهي خطوة إستراتيجية للتبادل النفطي بالذهب، بدلاً من الدولارات، والتي يمكن طباعتها في الخزانة الأميركية بسهولة.
لكن البعد الإستراتيجي للخطة الصينية يتمثل في موضوع النفط. فمعروف أن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم بنحو 8.8 مليون برميل يومياً. ويعتبر النفط عصب الاقتصاد والنمو الصيني. لذلك، فإن الخطوة الصينية تعتبر إستراتيجية لتأمين إمدادات النفط على المدى البعيد وكذلك بناء احتياطات نفطية إستراتيجية وفقاً لأسعار النفط الراهنة مقوّمة بعملتها المحلية وليس الدولار، حيث تستغل الفرصة التي يتيحها التراجع الحالي في أسعار النفط. وفي الوقت الراهن، تعمل الصين على بناء مزيد من المنشآت لتخزين مزيد من النفط الخام الذي تستورده.
لكننا نتفق أيضاً مع ما يذهب إليه بعض الخبراء من عدم التهويل بهذه الخطوة واعتبارها بداية لانتهاء عصر الدولار في أسواق النفط. ففي الحقيقة، تظل أسواق النفط العالمية كبيرة جداً وهي حساسة وإستراتيجية للعالم الصناعي بحيث من الصعب أن يتم التحكم فيها من قبل دولة واحدة في العالم. كما أن تأثير هذه الخطوة في تسعير النفط سيكون مرتبطاً أولاً بالحصة التي ستحصل عليها عقود النفط المستقبلية المقوّمة باليوان مقارنة بالقيمة الكلية لعقود النفط الآجلة والمستقبلية. إذ لا يمكن إنكار المضاربات في هذه العقود على الأسعار الراهنة للنفط، فهذا قد ثبت بالتأكيد خلال السنوات الماضية. لكن في الوقت ذاته نرى من المنطقي أن يتم إنشاء سعر قياس للنفط في آسيا، وفي الصين بالذات، لأن المناطق الأخرى في العالم لها نفوطها القياسية. لكن الحجم الأكبر من العقود سيظل مقوّماً بالدولار. وفي حال وجود أي فروق سعرية سواء في العملات أو أسعار النفط، فإن التجار سيستفيدون منها لتحقيق أرباح إضافية حتى تختفي هذه الفروق، ما يؤكد أن هذه السوق لن تكون سوقاً مستقلة عن الدولار وأسعار النفط المقوّمة بالدولار. كما أننا نتفق مع ما ذهب إليه الخبراء النفطيون بعدم دقة القول إن عدم استخدام الدولار لتسعير النفط في هذه السوق هو محاولة للالتفاف على العقوبات الاقتصادية، التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول المختلفة، بخاصة روسيا وإيران، لأن العقوبات مفروضة على المصارف وخدماتها لا على الدولار.
أخيراً، نجدد دعوتنا إلى تأسيس بورصة نفط خليجية عربية موحدة قادرة على فرض وجودها وتأثيرها في الساحة العالمية، ومنافسة أسواق النفط في لندن ونيويورك وسنغافورة شرط أن يتزامن ذلك مع وضع آلية تسعير نفطية من قبل الدول العربية والخليجية المصدرة للنفط ذاتها منفصلة عن آلية التسعير الحالية، بخاصة أن هذه الدولة تتمتع بالكثير من المزايا تجعلها قادرة على تحقيق المنافسة والحفاظ على ثرواتها من النفط والغاز في ظل استمرار المضاربات واتساع تأثيراتها السلبية في اقتصادات الدول المنتجة. كما أن هذه الدول تتمتع بثقل دولي تبعاً لمركزها المهم لدى أسواق الطاقة العالمية، وتستحوذ دوراً على خارطة التفاعلات المالية والتجارية على مستوى العالم.

النفط يستقر بعد خسائر الجمعة الماضي

ستقرت أسعار النفط اليوم (الإثنين) متعافية من خسائر بلغت اثنين في المئة الجمعة الماضي، مع تراجع عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة وبفضل توقعات بأن تواصل السعودية كبح الإنتاج ودعم الأسواق.
وارتفع خام «غرب تكساس» الوسيط في العقود الآجلة تسعة سنتات عن الإغلاق السابق إلى 49.38 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:02 بتوقيت غرينيتش. واستقر خام القياس العالمي مزيج «برنت» عند 55.62 دولار للبرميل.

وكان النفط نزل حوالى اثنين في المئة الجمعة الماضي، وتراجع الخام الأميركي عن 50 دولاراً مع تجدد المخاوف من إنتاج زائد.
وتخطط موانىء النفط والمنتجون والمصافي في لويزيانا ومسيسبي وألاباما التي أغلقت منشآتها قبل الإعصار «نيت» لاستئناف العمل اليوم، بعدما تحركت العاصفة بعيداً عن معظم منشآت الطاقة على خليج المكسيك في الولايات المتحدة.

مؤتمر «أديبك» يدفع عجلة النمو في قطاعي النفط والغاز

يُنتظر أن يلعب برنامج «المؤتمر الإستراتيجي لمعرض أبوظبي الدولي للبترول ومؤتمره» (أديبك)، الذي شهد إعادة هيكلة شاملة وتوسيع كبيرة ليشمل التخصصات الرئيسة والفرعية في قطاع الطاقة، دوراً حيوياً في دفع القرارات الاستثمارية الإستراتيجية على امتداد سلسلة القيمة في القطاع، وفقاً لما أعلن المنظمون أمس. ويُعقد «أديبك» برعاية رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بين 13 و16 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في «مركز أبوظبي الوطني للمعارض»، ويُعتبر أحد أبرز فعاليات النفط والغاز في العالم، والأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
ويبرز الاستثمار في تكرير النفط وبيع مشتقاته، مثل الوقود والمواد البلاستيك والبتروكيماويات، أحد أهم المجالات الرئيسة التي تركز عليها إستراتيجية عمليات شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط التي تستهدف زيادة القيمة من المنتجات المعالجة التي تحصل عليها من مواردها الطبيعية».
وستُعاد هيكلة برنامج مؤتمر «أديبك» الإستراتيجي للعام الحالي ليعكس هذا التغير الجديد، كما يراعي برنامج المؤتمر الموسّع طبيعة المشاركين الذين يمثلون نخبة من شاغلي المناصب الرفيعة، من بينهم عدد من الرؤساء التنفيذيين لأكبر شركات النفط والغاز تأثيراً في العالم، يديرون عمليات ونشاطات في كل مجالات قطاع النفط والغاز، بدءاً من التنقيب والاستخراج ومروراً بالنقل وانتهاءً بالتكرير والصناعات البتروكيماوية.
وقال الرئيس التنفيذي لشركة «الياسات للعمليات البترولية المحدودة» رئيس «معرض ومؤتمر أديبك 2017» علي خليفة الشامسي، إن «أديبك يهدف إلى أن يكون قوة مستقطبة وجامعة لكل الأطراف الفاعلة في قطاع النفط والغاز العالمي، وأرضية يُرسي عليها كبار المديرين والرؤساء التنفيذيين في القطاع اتجاهاتهم الإستراتيجية». وأضاف: «على رغم أن الاستكشاف والإنتاج والتصدير تبقى مجالات الأعمال التجارية الأساس لشركات النفط الوطنية في المنطقة، إلاّ أن النماذج التجارية باتت اليوم تضع في الاعتبار عند بنائها ما هو أبعد من تلك المجالات، لتشمل الاستثمارات في مجال التكرير والعمليات التي تحقّق قيمة مضافة تزيد المنافع التجارية، ويحرص أديبك على دفع هذا التطور وتعزيزه».
ويتضمن البرنامج الإستراتيجي لمؤتمر «أديبك» جلسات وزارية وأخرى لقادة الأعمال العالميين، تتيح حوارات ومقابلات مع عدد من كبار صانعي القرار في الحكومة والشركات ممن يرسمون ملامح مستقبل قطاع النفط والغاز. ويستضيف برنامج قادة الأعمال العالميين ضمن المؤتمر 4 جلسات إضافية متخصصة في مجال تكرير النفط ومعالجة الغاز، وهو المجال المعروف باسم «صناعات المصبّ»، والتي يدور فيها الحوار حول العمليات ذات القيمة المضافة.
وتتيح جلسات متخصصة أخرى في إطار برنامج المؤتمر تبادل المعرفة في مجالات مثل الأمن والقطاع البحري والملاحي، فضلاً عن دور المرأة في قطاع الطاقة.
ويهدف نهج الأعمال الجديد إلى زيادة القيمة من كل برميل تنتجه شركات النفط الوطنية عبر تحقيق إيرادات إضافية من كل مستويات عمليات التكرير والتوزيع والمبيعات. ويمكن الاستثمارات

التي تُضخ على امتداد سلسلة القيمة أن تحدّ من أثر التقلّبات في أسعار النفط والغاز، إذ يترك صعود الأسواق أو تراجعها تأثيرات متفاوتة في كل مستوى من مستويات القطاع.
وأظهرت دراسة تحليلية أجرتها مجموعة «بوسطن» الاستشارية، أن انخفاض أسعار النفط الخام سيخفض في كثير من الأحيان أرباح عمليات الاستكشاف والإنتاج، ولكنه سيزيد في الوقت ذاته الأرباح في اتجاه العمليات المرتبطة بمجالات المصب، إذ كلما أصبحت المدخلات أرخص ارتفع الطلب من المشترين. وعندما شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً خلال عام 2014، ارتفعت هوامش الأرباح في مراكز التكرير الأوروبية والآسيوية الكبرى نحو 72 في المئة في روتردام و57 في المئة في سنغافورة، وفي المقابل فإن ارتفاع أسعار النفط الخام ينقل التوازن إلى الجهة المعاكسة.

- **الحزيرة – الاثنين 09.10.2017**
  - الجزائر: لا تعديل على سقف ملكية الأجانب بقطاع النفط

التفاصيل:

الجزائر: لا تعديل على سقف ملكية الأجانب بقطاع النفط
أعلنت الحكومة الجزائرية أنه لا خطط لديها لتعديل البنود الرئيسية في قانون الطاقة الجديد بما في ذلك قاعدة تقيد الملكية الأجنبية في مشاريع النفط والغاز.
وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان نشر على موقع الحكومة الإلكتروني أمس "لقد فتح الإعلان عن مراجعة القانون المتعلق بالمحروقات السبيل إلى الكثير من المضاربات".
وأضاف "وعليه، فإنه من المفيد التوضيح أن هذه المراجعة لن تشمل أي مسألة سيادية، بما في ذلك قاعدة 51-49% في عمليات الشراكة مع الأجنبي".
وتريد الجزائر -وهي مورد غاز رئيسي إلى أوروبا- زيادة إيرادات النفط والغاز التي تضررت بسبب انخفاض الأسعار العالمية.

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين 09.10.2017**
  - النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمريكية
  - رئيس «شل»: نحن شركة تنتج الدولارات وليس البراميل
  - رئيس "أرامكو" : نتطلع لمشروع مشترك في الهند العام القادم
  - الكويت تعتزم تقليص أعداد الأجانب في قطاعها النفطي
  - أمين «أوبك» يلمح إلى إجراءات استثنائية في 2018

التفاصيل:

النفط مستقر مع تراجع عدد الحفارات الأمريكية
استقرت أسعار النفط اليوم الاثنين متعافية من خسائر بلغت اثنين في المئة يوم الجمعة مع تراجع عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة.
وارتفع خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة تسعة سنتات عن الإغلاق السابق إلى 49.38 دولار للبرميل بحلول الساعة 0702 بتوقيت جرينتش.
واستقر خام القياس العالمي مزيج برنت عند 55.62 دولار للبرميل.
وكان النفط نزل نحو اثنين في المئة يوم الجمعة وتراجع الخام الأمريكي عن 50 دولارا مع تجدد المخاوف من إنتاج زائد.
وتخطط مواني‌ء النفط والمنتجون والمصافي في لويزيانا ومسيسبي وألاباما التي اغلقت منشآتها قبل الإعصار نيت لاستئناف العمل اليوم بعدما تحركت العاصفة بعيدا عن معظم منشآت الطاقة علي خليج المكسيك في الولايات المتحدة .

رئيس «شل»: نحن شركة تنتج الدولارات وليس البراميل
لا بد أنه كان من المغري بالنسبة لبن فان بيوردين أن يقول للنقاد: "ألم أقل لكم؟"، بعد أن شككوا في قراره التزام شركة رويال دتش شل بعملية الاستحواذ على مجموعة الغاز البريطانية "بي جي" مقابل 50 مليار دولار خلال أصعب فترات الهبوط التي كانت تعانيها سوق النفط في عام 2015.
بعد ذلك بعامين أصبحت المجموعة الموسعة تحقق مزيدا من المكاسب المالية من أسعار النفط بلغت أقل من 60 دولارا للبرميل، أكثر مما فعلت حين كان يتم تداول النفط الخام بسعر أعلى من 100 دولار للبرميل. وتم تقليص أكثر من عشرة مليارات دولار من تكاليف التشغيل السنوية، و20 مليارا من النفقات الرأسمالية، وصافي الديون في سبيله لإنهاء العام عند مستوى 17 مليار دولار ـ أقل من الذروة التي وصل إليها بعد إبرام صفقة "بي جي."
مع ذلك، يوجه فان بيوردين، الرئيس التنفيذي لشركة شل، لنفسه أقل قدر من التهنئة الذاتية. قال، مشيرا إلى الأهداف الموضوعة في وقت عملية الاستحواذ: "خلال كل الفترات الزمنية إما أننا في تقدم، وإما في الاتجاه الصحيح. لكن لن ينتهي عملك أبدا في هذه الصناعة لأن كل شيء في تراجع مستمر دائما."
يتحدث الرجل الهولندي حول الضغوط الهائلة التي يتم التعرض إليها عند إيجاد موارد جديدة لاستبدال الإنتاج القائم. لكن، وبشكل متزايد، هناك حتى مصدر قلق أكبر: الطلب يواجه تراجعا طويل الأمد في الوقت الذي يبدأ فيه العالم بالتحول عن أنواع الوقود الأحفوري.
بالنسبة لفان بيوردين، الحاجة إلى إعداد شل للتعامل مع نظام طاقة منخفض الكربون يزيد من تعقيد عامل الموازنة الصعب أصلا بين الاستثمار من أجل النمو والوفاء بالوعود التي تم تقديمها عند إبرام صفقة "جي بي"، المتمثلة في تحقيق عائدات للمساهمين تبلغ 25 مليار دولار بنهاية العقد .
عملية الاستحواذ التي نفذتها شركة توتال الشهر الماضي للحصول على حصة في شركة إرين الفرنسية للطاقة المتجددة مقابل 237.5 مليون يورو، أظهرت مدى حجم الخطوات الأولية التي تتخذها شركات النفط والغاز العملاقة في التحول إلى تكنولوجيات أنظف. وهي نشطة بالفعل في مجال مصادر الطاقة المتجددة وأنواع الوقود الحيوي، لكن فان بيوردين يرفض تعجل الدخول في رهانات أكبر حجما.
قال: "لقد تمكنا من إثبات فكرة أنك يمكن أن تكون سابقا لأوانك. نحن كنا من بين أول شركات النفط العالمية الكبرى التي دخلت في مجال الطاقة الشمسية ووجدنا أنه لا يمكننا تحقيق أية أرباح أو إيرادات من هذا."

وهو يرى أن شركة شل ستكتسب بشكل تدريجي المهارات اللازمة لجعل استخدام مصادر الطاقة المتجددة أمرا ناجحا، بدءا من تطوير مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية وصولا إلى بيع الطاقة الكهربائية المتولدة. وباعتبارها أصلا واحدة من أكبر تجار طاقة المصادر المتجددة في الولايات المتحدة، تعتزم الشركة البدء في تزويد الكهرباء مباشرة في المملكة المتحدة العام المقبل.
وتهدف تلك الخطوات إلى وصول شركة شل إلى مرتبة تتمكن معها من زيادة توليد الكهرباء في نظام الطاقة العالمي - خاصة التحول نحو السيارات التي تعمل بالبطاريات. لكن فان بيوردين يرى أن التحول سيستغرق عقودا وأن المخاطر المترتبة على الاستثمارات السابقة لأوانها في تكنولوجيات "لا نفهمها" تفوق خطر التحول والانتقال بشكل بطيء جدا. قال: "يجب علينا محاولة إيجاد حالة من التوازن وبشكل مستمر. ما السرعة التي نستطيع أن نتحرك بها؟ ما الخطوات المعقولة التي يجب اتخاذها؟ لكن هناك أمرا واحدا أنا متأكد منه: هذه طريق يجب علينا سلوكها، حتى نتمكن من تحقيق الفوز ."
والتزمت شل باستثمار ما يصل إلى مليار دولار سنويا في "الطاقة الجديدة" بحلول عام 2020 – وهو جزء يسير من نفقاتها الرأسمالية السنوية المتوقعة التي تراوح بين 25 و30 مليار دولار. أما البقية فسوف تستخدَم بالدرجة الأولى في النفط، وبشكل متزايد في الغاز الطبيعي.
ويقول فان بيوردين إنه واثق من أن الأعمال التقليدية لشركة شل يمكنها أن تبقى "ذات صلة وسليمة تماما حتى ثلاثينيات هذا القرن"، مدفوعة بالطلب من البلدان النامية.
ويعتقد المؤمنون بعملية انتقال أسرع نحو الطاقة النظيفة أن هذه وجهة نظر تتسم بالتهاون وتخاطر بأن تجعل شل تتعامل مع "أصول عالقة" عندما يتراجع الطلب. أما الآخرون، ممن لديهم إيمان أكبر بطول فترة حياة المواد الهيدروكربونية، فلديهم وجهة نظر معاكسة: أن فان بيوردين لا ينفق ما يكفي في مجال تطوير مشاريع الغاز والنفط الجديدة.
ويرى ألاستر سايم، المحلل لدى سيتي جروب، أن شل "آخذة في التضاؤل" من حيث مستويات الاستثمار الحالية. ويقول حتى بعد إضافة الموارد البرازيلية الكبيرة لـ "بي جي"، لاتزال شل في سبيلها لتحقيق احتياطيات تعادل ست سنوات فقط بحلول عام 2022، وهو من بين أدنى المعدلات في الصناعة.
لكن فان بيوردين يرفض هذا التحليل، ويقول إن الحد الأدنى للاستثمار المطلوب للحفاظ على استدامة الشركة يعادل ما بين 18 و19 مليار دولار بأسعار النفط الحالية. ومن المتوقع أن تصل النفقات الرأسمالية لهذا العام إلى نحو 25 مليار دولار.
ويضيف فان بيوردين، الصيدلي الذي أمضى الكثير من فترة حياته المهنية الممتدة 34 عاما في شركة شل ـ في مجال المواد الكيماوية والتكرير ـ أن حجم الاحتياطيات لم يعد "مقياس الصحة" الأفضل في صناعة تحولت بسبب ظهور موارد من الصعب تحديد كمياتها من الزيت الصخري الأمريكي.
ويقول: "أنا لست مختصا في هندسة البترول، وهذا يعني أنه ربما لدي تقارب عاطفي أقل مع الاحتياطيات"، مضيفا: "نحن شركة تنتج الدولارات، وليس البراميل. في كل مرة استثمر فيها في مجمع للبتروكيماويات، لا ننتج أية براميل، لكن المشروع يؤتي ثماره."
وحققت أعمال ما بعد الإنتاج في مجال التكرير والتسويق لشركة شل إيرادات أكثر ست مرات تقريبا من إيرادات ما قبل الإنتاج خلال النصف الأول من هذا العام، ما ساعد في الحفاظ على الأرباح التي، مع عائدات بلغت أكثر من 6 في المائة، لم يتم تخفيضها منذ الحرب العالمية الثانية.
وعملت العائدات الورقية أيضا - حيث يكون أمام المساهمين خيار الحصول على مدفوعات على شكل أسهم بدلا من أموال نقدية - على التخفيف من الضغوط المفروضة على الميزانية العمومية، لكن على حساب إضعاف المخزونات الحالية. يقول فان بيوردين إنه سيتم سحب الأوراق المالية في أقرب وقت عندما تصبح التدفقات النقدية قوية بما يكفي، يلي ذلك تنفيذ مخطط إعادة الشراء الموعود بقيمة 25 مليار دولار لاستيعاب الأسهم الصادرة بسبب صفقة شراء "جي بي" والأوراق النقدية.
ومع بقاء التوقعات في سوق النفط محفوفة بحالة من الغموض، يقول فان بيوردين إن شركة شل

ستواصل التكيف مع مشهد الطاقة الآخذ في التغير: "لدينا من المرونة ما يجعلنا لا نقع في مأزق مفاجئ."

رئيس "أرامكو" : نتطلع لمشروع مشترك في الهند العام القادم

قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر في تصريحات لرويترز إن شركة النفط الوطنية العملاقة تجري مباحثات مع عدد من شركات التكرير الهندية وتأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع مشترك بحلول العام القادم.

وشأنها شأن كبار منتجي النفط الآخرين، تريد أرامكو أن تستغل فرص نمو الطلب وأن تستثمر في ثالث أكبر مستهلك في العالم.

وقال الناصر خلال منتدى الهند للطاقة الذي تنظمه سيرا ويك في نيودلهي "نأمل في التوصل إلى مشروع مشترك في وقت ما."

وردا على سؤال عما إذا بالإمكان وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بحلول العام القادم، قال الناصر "نأمل في ذلك. نجري مباحثات جادة."

تريد أرامكو أن تشتري حصة في المصفاة المزمع إقامتها بطاقة 1.2 مليون برميل يوميا في الساحل الغربي للهند وفق ما صرح به وزير النفط الهندي في يونيو حزيران.

وتستثمر أكبر شركة منتجة للنفط في العالم في مصاف بالخارج للمساعدة في تنشيط الطلب على إمداداتها من الخام وزيادة الحصة السوقية قبل الطرح العام الأولي المزمع في العام القادم.

وتخطط أرامكو لطرح ما يصل إلى خمسة بالمئة من أسهمها عام 2018 في ما قد يصبح أكبر طرح عام أولي في العالم حيث ستجمع من خلاله ما يصل إلى 100 مليار دولار.

وقال الناصر إنه مهتم بالاستثمار في قطاع أنشطة المصب في الهند، الذي يشمل التكرير والبتروكيماويات وبيع الوقود بالتجزئة، بما في ذلك الزيوت.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون طاقة التكرير الهندية دون حجم الطلب على الوقود في الفترة المقبلة وهو ما يتطلب الاستثمار في محطات تكرير جديدة.

وأمس الأحد، دشنت السعودية مقرا جديدا في نيودلهي مع سعيها لتوسيع حضورها في الهند.

وقال وزير النفط الهندي دارميندرا برادان، الذي افتتح وحدة أرامكو، إن الشركة السعودية مهتمة بالاستثمار في مشروعات تكرير في البلد الآسيوي وإنها "ستأتي قريبا جدا إلى الهند."

وقال الناصر إن أرامكو ستزيد عدد موظفيها في الهند لأربعة أمثاله مقارنة مع العدد الحالي. وزادت الشركة التي كان لديها 14 موظفا عدد موظفيها إلى نحو 30.

وأضاف "الهند في ذاتها سوق مهمة. حجم سوق الهند ضخم. النمو في الهند العام الماضي ثمانية بالمئة مقارنة مع 1.5 بالمئة في قطاع الطاقة عالميا."

الكويت تعتزم تقليص أعداد الأجانب في قطاعها النفطي

كشفت مصادر نفطية كويتية عن أن أعداد الوافدين العاملين في القطاع النفطي تبلغ ثلاثة آلاف موظف يتقاضون رواتب سنوية تقدر بنحو 87.5 مليون دينار لمختلف التخصصات المهنية والإدارية.

وبحسب "الألمانية"، فقد ذكرت مصادرأن التوجه العام في القطاع النفطي هو تقليص أعداد العمالة الوافدة وترشيد الإنفاق على غير الكويتيين من خلال قيام المؤسسة بتحويل الوظائف الإدارية بالقطاع النفطي إلى عقود المقاولين، وذلك لتقليل التكلفة الحالية من رواتب ومزايا لهذه الفئة،

ومراجعة مزايا العاملين غير الكويتيين مثل المساعدة التعليمية وبدل السكن وتذاكر السفر والخدمات الطبية والصحية. ورصدت المصادر الرواتب الإجمالية التي يتقاضاها الوافدون في وزارة النفط ومؤسسة البترول وشركاتها التابعة، حيث قالت إن عدد الموظفين في التخصصات الطبية يبلغ 1260 طبيبا وفنيا يتقاضون رواتب شهرية بما قيمته 3 ملايين دينار أي 36 مليون دينار سنويا، فيما يبلغ عدد المهندسين أصحاب التخصصات الهندسية نحو 1056 مهندسا يتقاضون رواتب شهرية تقدر بـ 2.8 مليون دينار أي 33.6 مليون دينار سنويا. وأشارت إلى أن أصحاب التخصصات الإدارية كالقانونيين والماليين والإداريين يبلغ عددهم في القطاع 152 موظفا يتقاضون رواتب شهرية تبلغ 503 آلاف دينار فيما يبلغ عدد العاملين الحرفيين وفي الوظائف الخدماتية نحو 500 موظف يتقاضون رواتب شهرية تقدر بمليون دينار.
وتقدر حاليا رواتب القطاع النفطي بنحو 1.5 مليار دينار ويتوقع أن تتضخم إلى 2.3 مليار دينار في غضون خمس سنوات وذلك لزيادة اعداد العاملين في القطاع لتصل إلى ما يزيد على 25 ألف عامل.

أمين «أوبك» يلمح إلى إجراءات استثنائية في 2018

كشف محمد باركيندو الأمين العام لـ "أوبك" أمس عن أن المنظمة وكبار المنتجين الآخرين قد يتخذون "بعض الإجراءات الاستثنائية" العام المقبل لإعادة التوازن إلى سوق النفط.
وبحسب "رويترز"، فقد أبلغ باركيندو الصحافيين خلال منتدى الطاقة الهندي الذي تنظمه "سيرا ويك" في نيودلهي أن منتجي نفط آخرين قد يحضرون اجتماع أوبك في 30 تشرين الثاني (نوفمبر)، مضيفا أن المشاورات جارية بشأن تمديد اتفاق خفض إنتاج أوبك لما بعد 30 آذار (مارس).
وينتهي أجل الاتفاق المبرم بين أوبك وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا في آذار (مارس)، وقال باركيندو إنه غير قلق من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.
إلى ذلك، صرح سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي أمس إنه يأمل أن يُجمع المنتجون على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الشهر المقبل، مضيفا للصحافيين في أبوظبي حين سئل عن إمكانية تمديد اتفاق تقليص الإنتاج "نأمل أن يكون اجتماع تشرين الثاني (نوفمبر) اجتماعا جيدا وألا تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل لإجماع."
وتوقع وزير الطاقة الإماراتي أن تتعافى سوق النفط في النصف الثاني من العام، وسئل المزروعي عما إذا كان أعضاء جدد سينضمون للاتفاق هذه المرة فأجاب "كل شيء مطروح على الطاولة: فترة تمديد الاتفاق... يحدوني الأمل". من جهة أخرى، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن مصدر في منظمة أوبك قوله إن لجنة من المنظمة والمنتجين المستقلين ستجتمع في فيينا يوم 20 تشرين الأول (أكتوبر) وستكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بشأن الخطوة القادمة فيما يتعلق باتفاق خفض الإنتاج.
وردا على سؤال عما إذا كانت اللجنة ستناقش تمديدا محتملا للاتفاق، نقلت الوكالة عن المصدر الذي لم تسمه "جميع الخيارات المتعلقة بتطوير الاتفاق مطروحة للنقاش."
وكان المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية قد ذكر في موسكو أن السعودية تأمل في أن تتوصل قبل اجتماع تعقده أوبك في تشرين الثاني (نوفمبر) إلى توافق مع روسيا بشأن ما ينبغي فعله حين ينتهي أجل اتفاق عالمي بشأن إنتاج النفط في آذار (مارس).
وقال الفالح لنظيره الروسي ألكسندر نوفاك "أتطلع إلى التوصل إلى توافق بالعمل معك في الأسابيع القليلة القادمة قبل اجتماع 30 نوفمبر ونحضر زملاءنا من أنحاء العالم. ومع أننا راضون عن التقدم الذي تحقق، أعتقد أنك توافق على أن عملنا لم ينته بعد وأنه ما زالت هناك عدم يقين

وعوامل معاكسة في أسواق النفط العالمية ويجب أن نبقي أنظارنا بوضوح على الطريق وأيدينا على عجلة القيادة."
وينتهي أجل اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي بين منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وبعض الدول غير الأعضاء في المنظمة آخر مارس 2018، وروسيا والسعودية من أكبر منتجي النفط المشاركين في الاتفاق.

- **The Daily Star – Monday 09.10.2017**
  - OPEC: Steps needed for stable 2018 market

Details:

OPEC: Steps needed for stable 2018 market

Oil producers are succeeding in rebalancing an oversupplied market, though they may need to take further steps to sustain the recovery into 2018, OPEC Secretary-General Mohammad Barkindo said. Saudi Arabia and Russia are currently leading consultations between the Organization of the Petroleum Exporting Countries and other major suppliers about the future of their agreement to cut oil output, Barkindo said Sunday in New Delhi. The pact expires in March, and oil producers are debating whether to extend it later into the year.

"There is a growing consensus that, No. 1, the rebalancing process is underway," he said after meeting with Indian Oil Minister Dharmendra Pradhan. "No. 2, to sustain this into next year, some extraordinary measures may have to be taken in order to restore this stability on a sustainable basis going forward."

Barkindo didn't elaborate on any such measures.

OPEC and allied producers agreed in December to pare output to clear a glut and bolster oil prices. The cuts have helped revive crude, which had fallen to half its 2014 peak. Benchmark Brent crude ended trading on Friday at $55.62 a barrel, down 2.1 percent for the year. OPEC plans to meet on Nov. 30 to assess the market and its production policy.

The 24 producers that agreed to pump less oil are looking forward to welcoming additional participants in the accord, Barkindo said, without identifying any possible newcomers. "At the moment, there is no talk of an extraordinary meeting" beyond the session scheduled for next month in Vienna, he said.

United Arab Emirates Energy Minister Suhail al-Mazrouei said he's optimistic that the next OPEC meeting will lead to a consensus between the group and its non-OPEC partners that will help balance the market in 2018, according to a tweet. The production cuts have led to a decline in crude inventories and a better balance in the oil market, he said.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاثنين 09.10.2017**
  - اتفاقية ثلاثية الأطراف لتعزيز التعاون التجاري والفني
  - »أديبك» يبحث الاستثمار في التكرير وبيع المشتقات
  - «أرامكو» تدشن مشروعاً جديداً في الهند - «أوبك» تلمح لإجراءات استثنائية لإعادة التوازن للأسواق

التفاصيل:

اتفاقية ثلاثية الأطراف لتعزيز التعاون التجاري والفني

«أدنوك» تؤسس إطاراً لتطوير استراتيجيات استكشاف النفط مع اليابانوقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» مذكرة تعاون ثلاثي مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، وشركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن، بهدف توثيق الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد مع اليابان والاستفادة من فرص النمو في قطاع الطاقة. وقّع الاتفاقية الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير دولة، الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، وهيروشيجي سيكو، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني، وكيسوكي كيوروكي، رئيس شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن. تنص الاتفاقية على تأسيس إطار للتعاون في مجال تطوير الأعمال الاستراتيجية والتعاون الفني في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج وكذلك في برامج التدريب والتطوير لموظفي وموظفات «أدنوك.«

وقال الدكتور سلطان أحمد الجابر: «في ظل توجيهات القيادة ودعمها، تمتلك الإمارات علاقات صداقة وثيقة مع اليابان مستمرة في النمو والتطور في مختلف المجالات والقطاعات. ويسرنا اليوم في أدنوك التوقيع على هذه الاتفاقية التي تسهم في تعزيز التعاون مع شركائنا في اليابان الذين تربطنا بهم شراكة تاريخية في قطاع الطاقة بدأت قبل تأسيس«أدنوك» حيث كان للشركات اليابانية دور مهم في تطوير قطاع النفط والغاز في الإمارات.«

وأضاف: «تركز استراتيجية أدنوك للنمو الذكي على توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية البنّاءة والتعاون في الفرص الاستثمارية الجديدة، بهدف تحقيق أقصى قيمة ممكنة لمواردنا. وتعتبر هذه الاتفاقية نموذجاً للفرص الجديدة التي توفرها استراتيجية أدنوك للتعاون مع الشركاء الحاليين والمحتملين للاستثمار والاستفادة من فرص النمو وتحقيق التقدم والازدهار .«

من جانبه، قال هيروشيجي سيكو: «تمثل مذكرة التعاون مرحلة جديدة في مسيرة العلاقات الناجحة وطويلة الأمد بين اليابان والإمارات و«أدنوك» التي تعد مورداً مهماً للطاقة. ونحن نتفق مع رؤية «أدنوك» بأن التغييرات التي يشهدها قطاع الطاقة على المستوى العالمي تتطلب استجابة ذكية تعتمد على شراكات استراتيجية تحقق قيمة إضافية وتوفر فرصاً جديدة، تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ونحن نتطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع «أدنوك» في كافة مراحل وجوانب أعمالها.«

وتقوم «أدنوك» بإمداد اليابان بالنفط والغاز والمنتجات المكررة منذ تأسيسها في 1971، وتعد ثاني أكبر مورد للنفط الخام لليابان ومورداً رئيسياً للغاز والمنتجات المكررة. وبلغ متوسط صادرات «أدنوك» من النفط الخام إلى اليابان 513 ألف برميل يومياً في عام 2016، أي ما يعادل نحو 25% من واردات اليابان من النفط الخام. وفي يناير 2017، تم تمديد الاتفاق بين وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية و«أدنوك» لتخزين النفط الخام في مرفأ كيري النفطي بمدينة كاجوشيما لمدة عامين. ويتيح هذا الاتفاق ل «أدنوك» تخزين ما يصل إلى 6.29 مليون برميل من النفط الخام في كيري، مما يعزز قدرتها على الوصول إلى الأسواق الآسيوية، بينما تستفيد اليابان من أولوية الاستيراد من تلك الاحتياطات في حال نقص المعروض.

»أديبك» يبحث الاستثمار في التكرير وبيع المشتقات

من المنتظر أن يلعب برنامج المؤتمر الاستراتيجي لمعرض ومؤتمر «أديبك»، والذي شهد إعادة هيكلة شاملة وتوسعة كبيرة ليشمل التخصصات الرئيسية والفرعية في قطاع الطاقة دوراً حيوياً في دفع القرارات الاستثمارية الاستراتيجية على امتداد سلسلة القيمة في القطاع، وفقاً لما ذكره منظمو أديبك، الملتقى السنوي الدولي الأبرز، والذي يجمع كبار قادة وخبراء وصانعي القرار في قطاع النفط والغاز.

إعادة هيكلة

ويبرز الاستثمار في تكرير النفط وبيع مشتقاته، مثل الوقود والمواد البلاستيكية والبتروكيماويات، أحد أهم المجالات الرئيسية التي تركز عليها استراتيجية عمليات ونشاطات شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، التي تستهدف زيادة القيمة من المنتجات المعالجة التي تحصل عليها من مواردها الطبيعية.

وستتم إعادة هيكلة برنامج مؤتمر أديبك الاستراتيجي للعام 2017 ليعكس هذا التغير الجديد.

ويراعي برنامج المؤتمر الموسع طبيعة المشاركين، والذين يمثلون نخبة من شاغلي المناصب الرفيعة، من بينهم عدد الرؤساء التنفيذيين لأكبر شركات النفط والغاز تأثيراً في العالم يديرون عمليات ونشاطات في جميع مجالات قطاع النفط والغاز، بدءاً من التنقيب والاستخراج، ومروراً بالنقل، وانتهاء بالتكرير والصناعات البتروكيماوية.

الياسات البترولية

وقال علي خليفة الشامسي، الرئيس التنفيذي لشركة الياسات للعمليات البترولية المحدودة، رئيس معرض ومؤتمر أديبك 2017، إن الغرض من أديبك يكمن في أن يكون قوة مستقطبة وجامعة لجميع الأطراف الفاعلة في قطاع النفط والغاز العالمي، وأرضية يُرسي عليها كبار المديرين والرؤساء التنفيذيين في القطاع اتجاهاتهم الاستراتيجية، وأضاف: «على الرغم من أن الاستكشاف والإنتاج والتصدير تبقى مجالات الأعمال التجارية الأساسية لشركات النفط الوطنية في المنطقة، إلاّ أن النماذج التجارية باتت اليوم تضع في الاعتبار عند بنائها ما هو أبعد من تلك المجالات، لتشمل الاستثمارات في مجال التكرير والعمليات التي تحقق قيمة مضافة تزيد من المنافع التجارية، ويحرص أديبك على دفع وتعزيز هذا التطور.«

«أرامكو» تدشن مشروعاً جديداً في الهند - «أوبك» تلمح لإجراءات استثنائية لإعادة التوازن للأسواق

قال محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة «أوبك» إن المنظمة وكبار المنتجين الآخرين قد يتخذون «بعض الإجراءات الاستثنائية» العام القادم لإعادة التوازن إلى سوق النفط.

وأضاف باركيندو خلال منتدى الطاقة الهندي الذي تنظمه سيرا ويك في نيودلهي إن منتجي نفط آخرين قد يحضرون اجتماع أوبك في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني.

وأضاف إن المشاروات جارية بشأن تمديد اتفاق خفض إنتاج أوبك لما بعد 30 مارس/ آذار.

ينتهي أجل الاتفاق المبرم بين أوبك وروسيا ومنتجين آخرين على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يومياً في مارس/ آذار.

وقال باركيندو إنه غير قلق من زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.

وكانت قد هبطت أسعار النفط أكثر من 2% الجمعة الماضي منهية أطول موجة ارتفاع لخام القياس العالمي مزيج برنت في 16 شهراً، والتي استمرت عدة أسابيع، مع عودة المخاوف بشأن فائض المعروض.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.4 %، أو ما يعادل، 1.38 دولار، في التسوية إلى 55.62 دولار

للبرميل منهية سلسلة من المكاسب استمرت خمسة أسابيع كانت الأطول منذ يونيو/ حزيران 2016. وعلى أساس أسبوعي، خسر برنت 3.3 في المئة.
وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.50 دولار، أو ما يعادل 3%، إلى 49.29 دولار للبرميل خلال الجلسة لينهي الأسبوع منخفضا 4.6%.
ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن مصدر في منظمة أوبك قوله إن لجنة من المنظمة والمنتجين المستقلين ستجتمع في فيينا يوم 20 أكتوبر/ تشرين الأول حيث ستكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بشأن الخطوة القادمة فيما يتعلق باتفاق خفض إنتاج النفط.
ورداً على سؤال عما إذا كانت اللجنة ستناقش تمديداً محتملاً للاتفاق، قالت الوكالة نقلاً عن المصدر الذي لم تسمه «جميع الخيارات المتعلقة بتطوير الاتفاق مطروحة للنقاش.«
في السياق نفسه، قال بيان للحكومة الهندية إن أرامكو أطلقت مشروعاً جديداً بالقرب من العاصمة نيودلهي مع سعي أكبر مصدر للنفط في العالم للاستفادة من زيادة الطلب والاستثمار في ثالث أكبر مستهلك عالمي. وقال وزير النفط الهندي دارميندرا برادان، الذي افتتح الوحدة المحلية مع أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو، إن هذه الخطوة ستساعد على تمهيد الطريق صوب «شراكة استراتيجية في قطاع النفط والغاز» بين البلدين.
وقال البيان إن أرامكو دشنت من خلال وحدتها أرامكو آسيا الهند حضورها الرسمي في الهند العام الماضي.
وتستثمر أرامكو في مصافي تكرير بأسواق رئيسية لحشد الزبائن قبل طرح عام أولي العام القادم وستتطلع الوحدة الهندية إلى فرص للاستحواذ على حصص في مشروعات للتكرير والبتروكيماويات في البلاد.